



## موجز الظرفية - أكتوبر 2012 -

ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 2,9% في الفصل الثالث 2012، عوض 5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بنسبة 8,6%، فيما ستستمر الأنشطة غير الفلاحية في دعم النمو الاقتصادي العام، محققة زيادة ب 4,8%. وعلى العموم، تميز الفصل الثالث من 2012 ب :

- استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي،
- تراجع طفيف للطلب الخارجي الموجه للمغرب،
- توجه ايجابي للطلب الداخلي،
- وارتفاع طفيف في الأسعار.

### تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في الفصل الثالث

يرجح أن يظل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ضعيفا، خلال الفصل الثالث 2012، ليستقر في حدود 0,2%، عوض 0,1% في الفصل الثاني، على أساس التغير الفصلي. فعلى صعيد منطقة الأورو، واصل الاقتصاد انخفاضه للمرة الثانية ب 0,2%، متأثرا بالتقلص الحاد في الصادرات و ضعف الطلب الداخلي. في حين حافظ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على تطوره (0,4%+)، وذلك بفضل تحسن الطلب الداخلي. أما اقتصاد الدول الناشئة، فلا زال يعاني من ضعف المبادلات التجارية العالمية، وخاصة الصين، التي تعرف صادراتها نحو الدول الأوروبية بعض التقلص.

في الفصل الرابع من 2012، يتوقع أن يتطور اقتصاد الدول المتقدمة بحوالي 0,2%+ و أن يساهم تحسن الطلب الداخلي للولايات المتحدة في دعم اقتصادها ليصل نموه إلى 0,5%. فيما يرجح أن يستمر اقتصاد منطقة الأورو في التراجع للفصل الثالث على التوالي، محققا انخفاضا يقدر ب 0,1%، حسب التغير الفصلي. ومن جهته، يبدو اقتصاد اليابان مقبلا على مرحلة من الاستقرار بعد الديناميكية التي شهدتها خلال بداية هذه السنة، في حين ستشهد الدول الناشئة بعض التراجع في نموها، موازاة مع ضعف الطلب الخارجي الموجه نحوها، وخاصة من منطقة الأورو.

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

## تراجع طفيف في وتيرة الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

### الطلب الخارجي الموجه الى المغرب\*

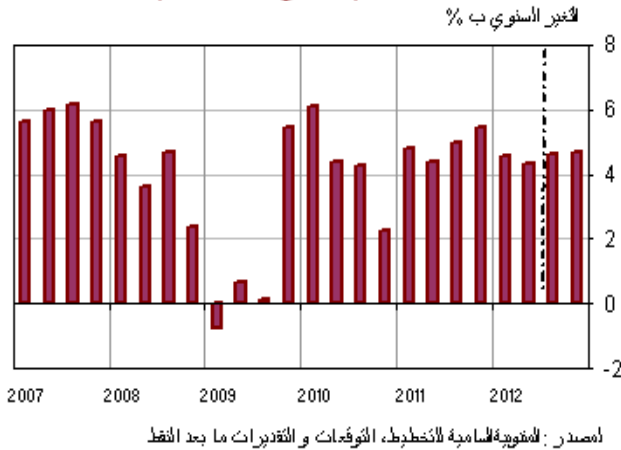


عقب التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي وتراجع واردات منطقة الأورو، ينتظر أن يعرف الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، خلال الفصل الثالث 2012، انخفاضا قدره 0,5%، حسب التغير الفصلي، بعد ارتفاع ب 1,6% خلال الفصل الذي قبله. أما التوقعات الخاصة بالفصل الرابع، فتشير إلى أن الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب سيعرف ارتفاعا طفيفا لن يتعد 1%، حسب التغير الفصلي، وذلك موازاة مع تباطؤ المبادلات التجارية العالمية.

في ظل ذلك، ينتظر أن تحقق الصادرات الوطنية من السلع المصححة من الآثار الموسمية، ارتفاعا قدره 0,7%، خلال الفصل الثالث 2012، حسب التغير الفصلي، عوض 1,1% خلال الفصل الثاني، متأثرة بتراجع الطلب الخارجي الموجه لبعض السلع، وخاصة الألبسة الجاهزة والمركبات الالكترونية والأسلاك الكهربائية. أما صادرات الفوسفات ومشتقاته، فستعرف نموا قدره 1,8%، بعد انخفاضها خلال الفصلين السابقين. وبالمقابل، يرتقب أن ترتفع الواردات ب 1,1% بعدما انخفضت ب 4,3%، في الفصل الثاني، حسب التغير الفصلي. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع واردات المواد الطاقية ب 3,6%، بفضل ارتفاع الطلب الداخلي على النفط الخام. وعموما، يتوقع أن تساهم هذه الوضعية، خلال نفس الفترة، في تراجع معدل التغطية ب 0,2 نقطة ليستقر في حدود 48,8%، وكذلك في تقادم العجز التجاري بنسبة 1,4%، حسب التغير الفصلي.

## استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في الفصل الثالث 2012

### النمو الاقتصادي للقطاع غير الفلاحي



باعتبار مؤشرات الظرفية المتوفرة إلى حدود شهر شتنبر 2012، ينتظر أن يشهد الناتج الداخلي الإجمالي، في الفصل الثالث، نموا قدره 2,9%، عوض 5% السنة الفارطة، نتيجة انخفاض القيمة المضافة الفلاحية ب 8,6%، فيما ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الايجابي محققة ارتفاعا يناهز 4,8%، عوض 4,3% في الفصل الثاني.

## تراجع الأنشطة الفلاحية

خلال الفصل الثالث 2012، يرتقب أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8,6%، حسب التغير السنوي. و تشير البيانات في هذا الصدد إلى تقلص إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاث والخضروات ب 39% و 46% على التوالي، مقارنة مع 2011. كما سيعرف إنتاج الحوامض بعض الانخفاض بعد ثلاثة مواسم جيدة، حيث يرتقب أن تنخفض صادراتها ب 8% حسب التغير السنوي. أما بالنسبة للإنتاج الحيواني، فينتظر أن تظل ايجابية رغم ارتفاع أسعار الأعلاف. وقد حقق إنتاج اللحوم الحمراء ارتفاعا قدره 7% في متم شهر غشت، بينما شهد إنتاج الدواجن بعض التباطؤ بسبب الخسائر الناجمة عن موجات الحر التي ميزت منتصف هذه السنة.

ومن جهته، عرف قطاع الصيد البحري بعض التحسن، خلال الفصل الثالث 2012، حيث ارتفعت قيمته المضافة بحوالي 11,3% حسب التغير الفصلي، موازاة مع تحسن أنشطة الصيد الساحلي. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تحسن صيد الأسماك السطحية ب 15% وكذا السمك الأبيض بنسبة 26% خلال نفس الفترة. أما الرخويات، فستعرف انخفاضا قدره 4%.

### **ارتفاع في إنتاج الطاقة و تحسن طفيف في الصناعة و المعادن خلال الفصل الثالث**

يرتقب أن يحافظ قطاع الطاقة على ديناميكيته، خلال الفصل الثالث، ليحقق نموا قدره 13,8%، حسب التغير الفصلي. ويعزى هذا التطور إلى تحسن إنتاج الطاقة الكهربائية بفضل تطور إنتاج الطاقة الحرارية، والتي ارتفعت مساهماتها في مجموع إنتاج الطاقة المحلية من 31% السنة الفارطة إلى 42% هذه السنة. كما يتوقع أن يتطور قطاع تكرير النفط، خلال الفصل الثالث، في ظرفية تنسم بارتفاع واردات النفط الخام ب 10,1%.

عقب انخفاض بلغت وتيرته 1,9% في الفصل الثاني 2012، حسب التغير الفصلي، ينتظر أن تتحسن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 1,2%، في الفصل الثالث. وقد أكدت هذا التوجه نتائج بحوث الظرفية التي تقوم بانجازها المندوبية السامية للتخطيط، والتي أبانت عن تحسن طفيف في الإنتاج والطلب. فباستثناء الصناعات الكيماوية والشبه كيميائية التي يتوقع أن تنخفض بنسبة 1,8%، حسب التغير الفصلي، ينتظر أن تتحسن كل من الصناعات الغذائية ب 0,8%، وصناعات النسيج والجلد ب 0,6%، والصناعات الميكانيكية والالكترونية بما قدره 1%، حسب التغير الفصلي.

من جهتها، شهدت أنشطة التعدين في الفصل الثالث 2012، شيئا من التحسن لترتفع قيمتها المضافة بنسبة 2,7% حسب التغير الفصلي. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تحسن الطلب الخارجي الموجه للأسمدة، موازاة مع تراجع المخزون العالمي للحبوب. في هذا الصدد شهدت صادرات مشتقات الفوسفات ارتفاعا يقدر ب 8%، خلال الفصل الثالث، حسب التغير الفصلي. في حين عرفت صادرات الفوسفات الخام بعض التراجع في وتيرة نموها، خلال نفس الفترة.

### **تباطؤ في أنشطة البناء**

يرجح أن تظل وتيرة نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية، خلال الفصل الثالث، ضعيفة مقارنة مع السنة الفارطة. حيث تشير البيانات الأولية إلى تراجع في استعمال مواد البناء، وخاصة مبيعات الاسمنت، التي انخفضت ب 0,5%، حسب التغير الفصلي، بعد انخفاضها ب 10,2%، خلال الفصل السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر إنتاج مواد البناء قد تراجع بدوره ب 3%، في الفصل الثاني، فيما تقلص عدد المشتغلين في القطاع ب 1,3% مقارنة مع الفصل الأول.

### **تحسن طفيف في أنشطة القطاعات الثلاثية**

شهدت الأنشطة السياحية، خلال الفصل الثالث، بعض التحسن، حيث ارتفع عدد الوافدين من الأجانب ب 4,2% حسب التغير الفصلي. كما حقق مجموع المبيعات السياحية، المصححة من تأثيرات التغيرات الموسمية زيادة قدرها 0,1%، حسب التغير الفصلي. وعلى العموم، يتوقع أن تحقق القيمة المضافة للقطاع خلال الفصل الثالث، زيادة بنسبة 1,7%، حسب التغير الفصلي.

أما بالنسبة لقطاع الاتصالات، فيرجح أن تشهد وتيرته بعض التسارع، خلال الفصل الثالث 2012، ليحقق ارتفاعا قدره 7,7%، حسب التغير الفصلي، مستفيدا من انخفاض أسعار المكالمات وتزايد عدد المشتركين في

الانترنت والهاتف النقال. ويأتي هذا التطور بعد التحسن الذي عرفه خلال الفصل الثاني، حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 4,9%، حسب التغير الفصلي، بفضل ارتفاع عدد المشتركين في الانترنت.

### تحسن الطلب الداخلي في الفصل الثالث

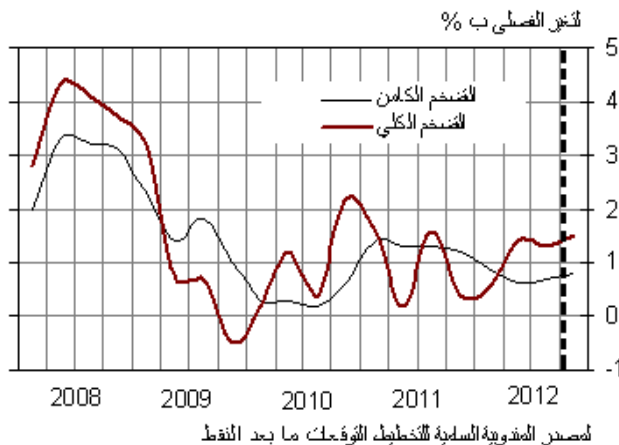
على صعيد الطلب الداخلي، ينتظر أن يحقق نموا إيجابيا خلال الفصل الثالث 2012، بفضل تحسن الاستهلاك الداخلي وتطور الاستثمار في قطاع الصناعة. حيث تحسنت واردات مواد التجهيز بنسبة 7%. وفي المقابل، ينتظر أن تتراجع وثيرة الاستثمار في قطاع البناء مقارنة مع الفصل الثاني. وتشير المؤشرات الخاصة بالقطاع والتوقعات المقدمة من طرف المهنيين إلى تقلص الطلب على مواد البناء. حيث يتوقع أن تنخفض مبيعات الاسمنت ب 5,2%، حسب التغير السنوي، فيما ستتطور القروض الموجهة للبناء بنسبة 5,9%، في متم شهر شتنبر. وعلى العموم، يرتقب أن يتحسن حجم تكوين رأس المال ب 2,8% في الفصل الثالث، عوض 0,8% في الفصل الثاني، حسب التغير السنوي.

إلى جانب ذلك، يتوقع أن يحافظ استهلاك الأسر، خاصة من المواد غير الفلاحية، على تطوره، خلال الفصل الثالث 2012، حيث ستشهد واردات المواد الاستهلاكية ارتفاعا بنسبة 6,5% في متم شهر شتنبر. في المقابل، يتوقع أن تتحسن القروض الموجهة للاستهلاك ب 12%، وأن ترتفع مبيعات السيارات الجديدة ب 19,6%. أما بالنسبة لاستهلاك المواد الفلاحية، فسيعرف بعض التباطؤ، متأثرا من تقلص المحصول الزراعي على الخصوص. وعلى العموم، يرتقب أن يتطور استهلاك الأسر بنسبة 4,2%، خلال الفصل الثالث 2012، حسب التغير السنوي.

### استمرار ارتفاع أسعار الاستهلاك

يرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك اتجاهها التصاعدي، خلال الفصل الثالث 2012، لترتفع بنسبة 0,6%، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية، بعد زيادة قدرها 0,3% في الفصل الأول و 0,4% في الفصل الثاني. وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 0,7%. حيث ساهمت الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات في السوق المحلية، منذ شهر يونيو، في تعزيز الضغوطات التضخمية على المحروقات وعلى خدمات النقل. أما أسعار المواد الغذائية، فينتظر أن ترتفع ب 0,6%، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية. أما معدل التضخم الكامن، فيرتقب أن ينمو بنسبة 0,5%، خلال الفصل الثالث، حسب التغير الفصلي، وذلك بفضل ارتفاع أسعار الخدمات، وخاصة المتعلقة بالنقل والتعليم.

#### معدلات التضخم الكلي و الكامن



### تباطؤ الكتلة النقدية

يتوقع أن تعرف معدلات الفائدة، خلال الفصل الثالث، بعض الارتفاع، بعد الانخفاض الذي شهدته في الفصل الثاني، من خلال خفض معدل الفائدة التوجيهي بمقدار 25 نقطة أساس في نهاية الفصل الأول. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حاجيات السوق من السيولة. وفي هذا الإطار، قامت السلطات النقدية بخفض نسبة الاحتياطي الضروري بنقطتين ليستقر في حدود 4%، ابتداء من أواخر الفصل الثالث.

ويرتقب أن تتطور الكتلة النقدية، والمصححة من الآثار الموسمية، في اتجاه أقل من مستوى إمكاناتها، متأثرة من ضعف النمو الاقتصادي، حيث ستنخفض خلال الفصل الثالث ب 0,6%، حسب التغيير الفصلي. وقد تحسنت في الفصل الثاني ب 1,8%، بفضل زيادة الديون على الاقتصاد (3,5%+) وعلى الإدارات المركزية (8,7%+).

### تراجع سوق الأسهم في الفصل الثالث 2012

واصلت بورصة القيم تراجعها في الفصل الثالث 2012، لترتفع خسائرها إلى 14,4% منذ بداية السنة. وقد عرفت معظم القطاعات انخفاضاً في قيمها في البورصة، حيث لا يزال سوق الأسهم يعاني من تداعيات الظرفية العالمية غير الملائمة وحالة الانتظار وعدم الثقة السائدة بين المستثمرين، بالإضافة إلى أثر تراجع نتائج النصف سنوية لبعض الشركات المدرجة. وعلى العموم، بلغ انخفاض كل من مؤشري MASI و MADEX 5,8%، على التوالي حسب التغيير الفصلي، في الفصل الثالث 2012. ورافق هذا الانخفاض تراجع بنسبة 4,5% في حجم المعاملات خلال الفترة نفسها.